مجلة سوسيولوجيون P-ISSN: 2716-9170
المجلد: **الثالث**، العدد: **01**، السنة **2022** E-ISSN: 2773-3459

الفعل الديمقراطي في التنظيم البيروقراطي: قراءة نظرية في طبيعة العلاقة.

Democratic act in bureaucratic organization: Theoretical reading in the nature of relation

سهام عيشور، جامعة باتنة 1، الجزائر، [1] siham.aichour@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 12-01-2022 تاريخ القبول: 05-05-2022

ملخص:

تهدف هذه الدراسة تسليط الضوء على مفهومين يبدوان من الوهلة الأولى حاملين لتعارضات ويستحيل جمعهما في حقل معرفي واحد، وهما الديمقراطية كنظام حكم كما هو معروف والبيروقراطية كجهاز للدولة فالأول يعطي دلالة الحرية وابداء الرأي، والثاني يعطي تمظهرات التحكم والضبط والجمود وتنفيذ الأوامر بدقة. إلا أن التعمق بالدراسة يعطينا وجود تداخلات عميقة، فالتنظيم البيروقراطي وما يحمله من إجراءات لا يخلو من ممارسات تنظيمية مستمدة من النظام الديمقراطي وعليه سيتم تناول التنظيم البيروقراطي وارتباطه بالديمقراطية وفق مقاربات نظرية عديدة في حقل سوسيولوجيا التنظيمات.

الكلمات المفتاحية: تنظيم بيروقراطي، ديمقراطية، قوانين، ابداء الراي، إجراءات.

Abstract (in English):

The aim of this study is to shed light on two concepts that may seem at the first glance hold discrepancies and unattainable to be lumped in one field of knowldge : democracy as a regime of government as is known and bureaucracy as an apparatus of the state, the first gives the indication of freedom and expressing opinion, and

[1] المؤلف المرسل: سهام عيشور.

the second gives manifestations of control, restriction, immobility, implementing instructions accurately, and following the laws.

However, going deeper in the study allows to look for a profound overlaps for the bureaucratic organisations and the procedures it carries with no organizational practices derived from the democratic regime.

therefore, Bureaucratic organisation will be addressed with its relations to democracy according to defferent theoritical approachs in the field of sociology of organisation.

Key words :Bureaucratic organisation, democracy, laws, expressing opinion, procedures.

مقدمة:

تعتبر الديمقراطية إحدى المصطلحات الأكثر استعمالا في المجال السياسي ، نظرا لاعتبارها نظام حكم يمنح للشعب حق اختيار ممثليه، إذ تمثل الممارسة الديمقراطية السمة الأساسية لهذا النظام الذي يكفل حق المواطن في الشعور بالحرية والتعبير عنها، حيث يكون المواطن عنصرا فاعلا في مجتمعه لديه وجود وكيان ،ومن هنا فإن الممارسة الديمقراطية تعتبر شكلا من أشكال التقدم الإنساني ،ومبدأ من مبادئ الإنصاف وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع في ظل ثنائية الحق والواجب ،فهذه الممارسة تضمن تساويا للفرص كما تحتوي التعددية والتنوع والاختلاف.

يعد التنظيم عموما والتنظيم البيروقراطي خصوصا جزءا لا يتجزأ من نسق عام هو المجتمع والذي بدوره يسير وفقا لتنظيم كبير يدعى الدولة، كثير من المفكرين الأوائل اعتبروا البيروقراطية كما الديمقراطية لا تخرج عن كونها نظام حكم في الدولة، ورأى آخرون الديمقراطية كنظام حكم هي من أوجدت البيروقراطية في ظل نظام رأسمالي يدعو للحرية ،باتساع وتطوير التنظيمات وزيادة تعقدها وذلك برفع شعار الحرية الاقتصادية وفي المقابل عرفت البيروقراطية والديمقراطية صراعات وتوافقات ارتباطات وتعارضات بنفس الوقت، في حين رأى مفكرون سوسيولوجيون أنهما لا يعدوان عن كونهما جهازين من أجهزة الدولة يكفلان استمرارها، وذلك رغم امتداد جذورهما التاريخية لحضارات سالفة وقبل قيام الدولة الحديثة ،ومع قيام هاته الأخيرة رافقتها نشأة التنظيمات البيروقراطية كما الأنظمة الديمقراطية بشكل متطور عن سابقه من الحضارات القديمة. وتعتبر بعض المحطات التاريخية المفصل

والمعبر لمثل هكذا تحولات أهمها، الثورة الفرنسية ومفرزاتها من حركات تحررية شملت عدة ميادين وأيضا التقدم الذي عرفته مختلف الصناعات والتطور العلمي الشامل الذي عرفته أوروبا آنذاك.

عوامل عدة أسهمت في ولوج الديمقراطية لنسق التنظيم البيروقراطي من خلاله الأفعال والممارسات المختلفة لأعضاء التنظيم ،رغم هذا النموذج المتسم بالصرامة والضبط في تطبيق القوانين الكابحة للحريات كما أكده كثير من النقاد، يعتبر عالم الاجتماع وأحد الرواد الأوائل المؤسسين ماكس فيبر أول من وضع دراسة علمية خرج بها بنموذجه الموسوم بالتنظيم البيروقراطي ،حيث وضع تصورا دقيقا بنموذجه المثالي للتنظيم و أعطى مجموعة من المعايير والسمات المميزة للتنظيم من هرمية للسلطة وتقسيم للأعمال والأدوار والوظائف والمهام وتحديد للتخصصات بأسلوب هيراريكي تراتبي سلمي واستخدام إجراءات ضابطة لضمان السيرورة والبقاء والمحافظة على النسق العام، واعتماد الرسمية في مختلف الإجراءات والتعاملات وذلك بشرعية القوانين التنظيمية بإتباع الأسلوب العقلاني الرشيد، وهذا حسب أراء وأفكار ماكس فيبر مؤكدا على استبعاد الجوانب الشخصية باعتماد الموضوعية وذلك لفصل الوظيفة عن الحياة الذاتية للأفراد، وأيضا جعل الموظفين مفصولين عن ملكيتهم للوظائف ووسائلها.

للتنظيم البيروقراطي طابعه الخاص المميز له ،ونظرا للعديد من العوامل فالتطبيقات الواقعة لمختلف الإجراءات التنظيمية تختلف من تنظيم لآخر وتتباين حتى على مستوى نفس التنظيم رغم كونه النسق العام فأنساقه الجزئية لا تبنى على اشتراكات وتوافقات بحتة بل على اختلافات وتوجهات متنوعة ،تنعكس حسب ممارسات كل أعضاء التنظيم المشكلين لهذا البناء ،حتى وإن بدت أحيانا متماثلة جزئيا وذلك يرجع لطبيعة الفهم الخاصة بكل عضو تنظيمي حسب مكانته ودوره في التنظيم وانعكاسات الأفعال في شكل سلوكات لذا فالتماس الممارسات الديمقراطية داخل التنظيم يتطلب تتبعا لمختلف التفاعلات بين المستويات التنظيمية وفقا لمعطيات الواقع التنظيمي من جهة والقواعد والقوانين التي يسير وفقها التنظيم ككل وكيفية تعامل وتفاعل أعضائه معها .وعليه سيطرح التساؤلين التاليين :

- **ما علاقة الديمقراطية كنظام حكم والبيروقراطية كجهاز سلطوي بيد الدولة؟**
- **كيف فسرت نظريات التنظيم علاقة الديمقراطية بالتنظيم البيروقراطي؟**

1. المقاربات النظرية الخاصة بموضوع الدراسة:

1.1. مقاربة كارل ماركس Karl Marx:

تقود دراسة كارل ماركس وما عالجته من موضوعات إلى فهم طبيعة التنظيمات في المجتمع وهيمنة أجهزة الدولة ونظام الحكم واستغلال الشعب أو بالأحرى الطبقة الكادحة، إذ أخذ كارل ماركس كل من الدولة والبيروقراطية بالدراسة والتحليل حيث خصها في تحليلاته النظرية والتاريخية ورأى أن

الدولة هي الإدارة ووسيلة التحكم والسيطرة وهذا لصالح الطبقة العليا مختبئة وراء الديمقراطية (عبدالرحمان، 2003، الصفحات 188-186). وركز ماركس على الطبقة العمالية باعتبارها الطبقة الكادحة والتي تستغلها الرأسمالية بشكل بشع وسيء، وهذا لحشد العمال لتشكيل الثورات ولمناهضة الرأسمالية والتمرد عليها للوصول إلى الغاية الكبرى المتمثلة في مجتمع بلا طبقات برفع شعاره الشهير " يا عمال العالم اتحدوا".

أعطى كارل ماركس أهمية قصوى للبناء الإقتصادي واعتبره المحدد لمختلف البناءات الأخرى فالمادة حسبه تحدد الوعي، أشار كارل ماركس لمفهوم الاغتراب باعتباره مفهوما يعكس اضطهاد الطبقة العمالية وذلك يحدث نتيجة التقدم التقني والتكنولوجي وتداعيات تقسيم العمل ،مما يحدث تفتيتا للعمليات المختلفة فتظهر حواجز اجتماعية بين العمال ويعزل كل منهم على حدى بالإضافة إلى الأرباح ويتكون في خضم ذلك فائض القيمة الناتج عن بيع العامل لجهده ولكن لا يكون بالمقابل الذي يتحصل عليه مساويا لما يبذله بل هو أدنى بكثير وهذا ما عبر عنه ماركس - بفائض القيمة -.

لقد كان سعي ماركس يتمحور حول القضاء على الطبقات وتلاشي تقسيم العمل تدريجيا ومعه الاغتراب وتظهر المرحلة الأخيرة المتمثلة في الشيوعية التي ستؤسس للحرية المنشودة والديمقراطية الحقة (نفس المرجع، صفحة 189) حسبه. ويرى كارل ماركس في هذا الإطار أن الدولة وليدة الملكية الخاصة أو بعبارة أدق وليدة علاقة المنتج بالرأسمالي-مالك وسائل الإنتاج -وينتهي التحليل الماركسي إلى أن البيروقراطية هي أداة الدولة (علي محمد، 1983، صفحة 193).

فالمتتبع لفكر ماركس يرى اهتمامه الشديد وعنايته الفائقة بالطبقة العمالية المسماة بالبلوريتارية وهي الطبقة الكادحة التي هضمت حقوقها في ظل قمع الدولة بأجهزتها للحريات (للمزيد انظر نظرية الدولة لنيكولاس بولنتزاس، 2010).

اعتمدت الاتجاهات الماركسية الراديكالية ولينين خاصة على الأخذ بمبدأ الديمقراطية المركزية والتي تستند على المشاركة العمالية في مختلف العمليات التنظيمية، والتي لا تعتمد على السلطة النازلة من فوق إلى تحت بل على إعطاء العمال حق إدارة شؤونهم والتي تعارض الديمقراطية البرجوازية والبيروقراطية المركزية الجامدة في ظل الأنظمة الرأسمالية.

2.1. مقاربة ماكس فيبر Max Weber:

يعتبر النموذج المثالي الموسوم بالبيروقراطية كما وضعه عالم الاجتماع ماكس فيبر عام 1922، الجهاز الإداري المستند للسلطة ويعتبر الجهة المنفذة لسياسة الدولة وقد ارتبطت نشأته بنشأة وتطور الدولة (دهام، 2008، صفحة 3).

فنشوء الدولة بمفهومها الحديث ارتبط بإعادة تشكيل مفهومات بارزة يعتبرها المفكرون نتاجا عنها رغم أسبقيتها في الوجود .أجهزتها المكرسة لها وأنظمتها التي ينبغي ان تسير عليها، فميلاد الدولة الحديثة ونشوء البيروقراطية وسطوع نجم الديمقراطية كان نتيجة لتغيرات جذرية مرت بها المجتمعات الاوروبية عموما وتمركزت أو انبثقت من بعضها على الخصوص، فالثورة الفرنسية قد أرست لمعالم الديمقراطية كمبدأ وضعي يدخل في مجال الحكم أو السلطة وممارستها وتحول هذا المبدأ السياسي لفعل اجتماعي يؤدي وظيفة في إطار الدولة (الطيب، 2007، صفحة 95) .

إن الجهاز الاداري للدولة ونظامها السياسي قد عرفا قديما " البيروقراطية والديمقراطية" إلا أنهما أخذا شكلا جديدا وتطورات في الجانب العلمي لم يعرف من قبل إلا في خضم ولادة الدولة بمفهومها الحديث.

فالبيروقراطية كجهاز من أجهزة الدولة تحتكم إلى الشرعية في تواجدها كما الديمقراطية تماما وهذه الشرعية تقوم على الإلزام، باكتساح الديمقراطية لمختلف وحدات المجتمع وعناصرها من خلال الأفكار الداعية للحرية وغيرها من المبادئ التي تكونها فلم تكن التنظيمات حاجزا يمنع دخول فكرة الديمقراطية إليها حتى وإن بقيت حبيسة الأفكار والشعارات أحيانا ،ويقع الجدل بالتقاء الديمقراطية كممارسة في تنظيم صفته أو خاصيته أو شكله وتسمية نمطه _ البيروقراطي_ و ما يعرف عنه من تطبيق صارم للإجراءات والقوانين والقواعد الضابطة لمختلف السلوكات والأفعال فيه والتي جمعت في الخصائص التالية:

1.تحديد الاختصاصات الوظيفية في المنظمة بصورة رسمية في إطار القواعد واللوائح المعتمدة واعتماد الصيغ القانونية في إيضاح جوانب التخصص وتقسيم العمل.

2.توزيع الأعمال والأنشطة الإدارية على الأفراد أو أعضاء المنظمة بصورة رسمية وبأسلوب ثابت ومستقر ومحدد لكل وظيفة.

3.تحويل السلطات أو الصلاحيات لأفراد المنظمة لضمان سير أنشطتها وأعمالها، وفق قواعد واضحة ومحددة يتم من خلالها تحديد نطاق الإشراف لكل مسؤول إداري.

4.الفصل بين الأعمال الرسمية للموظف وبين الأعمال الشخصية الخاصة به، التي يقوم بها في إطار علاقاته غير الرسمية ثم الحد من أثر العلاقات الشخصية الخاصة بين أعضاء المنظمة وسيادة العلاقات

الرسمية بعيدا عن العاطفة والتحيز وعدم الموضوعية وإعطائها الدور الأساسي في البناء الهيكلي للمنظمة البيروقراطية.

5.إسناد وتركيب المنظمة إلى أساس التدرج الهرمي أو هرمية التنظيم (Hiérarchie) واعتماد التقسيم الإداري على مستويات تنظيمية محددة بشكل دقيق وحاسم حيث تشرف المستويات الإدارية الأعلى على المستويات الأدنى منها في التنظيم وفق التسلسل الهرمي للمنظمة وبصورة ثابتة ومحددة.

6.تعتمد الإدارة البيروقراطية في إنتهاجها الأسلوب الرسمي في التعامل مع الأفراد العاملين فيها على الوثائق والسجلات والمستندات، ويجري حفظ هذه الوثائق بصورة يسهل معها تمشية أعمال المنظمة.

7.تتصف القواعد والتعليمات التي تطبقها المنظمة البيروقراطية بالشمول والعمومية والثبات النسبي بحيث يستطيع كل فرد فيها استيعاب وفهم القواعد الإدارية السائدة بدقة ووضوح كما يؤدي هذا الثبات النسبي في الأعمال الموكلة لأفراد المنظمة إلى زيادة الكفاءة والخبرة الفنية والإدارية للعاملين.

8.تؤدي المنظمة البيروقراطية إلى تحقيق الأمن الوظيفي لأفرادها من خلال التقاعد وزيادة الرواتب والعمل على إيجاد إجراءات ثابتة للترقية والتقدم المهني ويتأثر ذلك من خلال زيادة حماس الأفراد وإخلاصهم ورفع كفاءتهم المهنية وخلق سبل الرقابة على الأداء واستخدام الأساليب العقلانية في زيادة الإنتاج.

9.تعيين الأفراد العاملين في المنظمة البيروقراطية وفق المقدرة والكفاءة والخبرة الفنية في النشاطات التي يؤدونها كما يتلائم وطبيعة الأعمال المحددة في قواعد وأنظمة العمل في المنظمة (الشماع، 2007، الصفحات 35-36).

في نظر فيبر البيروقراطية لا تخلو من عناصر الديمقراطية، إذ يرى أن خصائصها تكفل حقوق وواجبات تتاح وفقا للشرعية كأساس لتنظيم هذه العلاقات وتتجلى ذلك حسبه في الخصائص التي وضعها حول الموظفين:

1.هم أحرار لأنهم في الأصل مواطنون لا يخضعون سوى لما تستوجبه وظائفهم.

2.هم جزء من هيراركية محددة بدقة.

3.يتم اختيارهم عن طريق مسابقات حسب مواصفات اختصاصهم وكذا جدارتهم.

4.هذا ينطوي على أن المؤهل أو الإختصاص يتم التحقق منه بواسطة إختيار أو يتم على أساس الشهادة ومن ثم الناجح المستحق تتم دعوته ويستفيد من حماية خاصة بفضل مكانته.

5 . فيبر أراد حماية الموظفين حتى لا يحدث إسراف أو تسريح تعسفي ولا يكون تحت رقابة السياسي -أي الموظف -.

6.يتلقى الموظفون راتبا شهريا يختلف تبعا للتراتب الهيراركي والمسؤولية المتعلقة بالوظيفة ولديهم بالمقابل الحق في التقاعد.

7.فيبر لا يحبذ وساطة الأجر المتعلقة بالنتيجة كما هو في القطاع الخاص [المقصود هنا هو العمل بالقطعة واحتساب الأجر على أساس كمية الإنتاج في التايلورية]. وعموما فيما يتعلق بالموظف تكون وظيفته هي نشاطه الرئيسي.

8.لدى الموظفين إمكانية الترقي في الوظائف بالأقدمية أو بالجهود المبذولة [مواصفات موضوعية].

9.الموظفون لا يملكون وسائل الإدارة ولا وظائفهم، إنه الفصل بين الوظيفة وشاغلها (الفرد الموظف).

10.يخضعون لرقابة ونظام صارمين. (de visscher, 2009, p. 3)

تحوي كل من خصائص البيروقراطية وموظفيها على مؤشرات تبدو حاملة لعناصر الديمقراطية، من خلال إرساء نوع من الحماية للموظف البيروقراطي وضمانات الإستقرار الوظيفي في ظل التقلبات السياسية والإختيار العقلاني للموظف من خلال إجراءات تظهر محققة لمبدأ تكافؤ الفرص وإعطاء الحرية للموظف البيروقراطي في مقابل قيامه بواجباته وفقط والسماح له بالصعود لمراتب وظيفية أعلى بحسب الأقدمية والجدارة وشهادة الإختصاص والاعتماد على القوانين التنظيمية في شرح ما تقتضيه المهام والأدوار المقسمة بدقة وفقا للتخصص.

المتأمل لنموذج فيبر للتنظيم البيروقراطي يلاحظ دقة تصميمه فكل خاصية من تلك الخصائص تبدو وكأنها دراسة علمية شاملة وهذا يرجع إلى خلفية ماكس فيبر العلمية والتي تنم عن ثراء وسعة إطلاع ونباهة في التصور واتساع أفاقه الشاملة لعديد من المواضيع والميادين.

أعطى فيبر أهمية كبرى لبعد الفهم والإدراك، حيث سعى إلى فهم ذوات الأفراد واستيعاب سلوكاتهم ودوافعهم المؤدية لأفعال مبنية لها معنى (محمد ، 1983، صفحة 208).

وتم توظيفه لهذا الجانب في وضع تصوره عن التنظيم البيروقراطي، إذ يعتبر أن الفعل كإطار مرجعي يستند إليه حيث يشير إلى أنه الجمع بين الدافع الباطن والسلوك الظاهر في ثنائية الوسيلة والغاية (نفس المرجع، صفحة 9)وأيضا دراسته للتاريخ الإنساني والحضارات السالفة ونظمها وتتبع نشأة الرأسمالية ونموها ودراسته عن الأديان وتأثره بالفلسفة الهيجلية وملاحظاته وإعجابه بالتنظيمات العسكرية والضبط الذي يسودها ،كلها عوامل ساهمت في لفت انتباه فيبر بتصور وإستقاء فكرة التنظيم البيروقراطي منها ،إذ خص نموذجه هذا بدراسة علمية لم يسبقه إليها أحد ولا يخفى كذلك العامل السياسي الذي كان له دور فعال وأساسي في بلورة تصورات فيبر.

من البديهي الكشف عن الصلة الجامعة بين البيروقراطية والديمقراطية للوهلة الأولى من خلال تفكيك اللفظتين فالحلقة المشتركة والرابطة تتمثل في المقطع الذي يعني السلطة.

فالسلطة هي المعنى المشترك لذا فالمتأمل للعلاقة سيربط بين الدولة أو نظام الحكم "الديمقراطية" على أنها من أوجدت السلطة المؤمنة لبقائها والمتمثلة في "الجهاز البيروقراطي" وهذا بحسب النظرة الكلانية وبالرجوع للتنظيم فبالإمكان إعطاء قراءات حول أن الدولة كتنظيم كبير تعيد إنتاج نفسها في شكل مصغر داخل تنظيماتها أو أجهزتها البيروقراطية باستخدام الآليات والأدوات نفسها ومن بينها القانون والشرعية المستندة إليه فيمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك للنظر إلى التنظيمات كدويلات صغيرة تحتويها الدولة وكنتيجة لكل ما سلف ذكره فنوع النظام المتبع بهاته التنظيمات سيكون مصدره سياسيا بالضرورة ديمقراطيا أقل أو أكثر بيروقراطيا أقل أو أكثر هو إنعكاس للممارسات الفوقية على الممارسات في مستويات البنى التحتية في علاقة تسلسلية تراتبية نازلة من الأعلى إلى الأسفل فصورة الممارسات السياسية الكبرى تظهر على التنظيمات المرتبطة بالدولة في شكلها المركزي المباشر أو الخفي وهذا بالعودة إلى فكرة فيبر القائلة "الديمقراطية في صراع مع الميولات نحو البقرطة ورغم أنها هي من أوجدتها وذلك بحجة كفاحها ضد هيمنة الأعيان، إذ ومع نهاية هيمنة الأعيان أي السلطات الإقطاعية الأوروبية، شهدت البيروقراطية والديمقراطية علاقة تجانس تجلت في تطبيق القواعد الهامة وذلك بإنتصار الشهادة العلمية (الكفاءة) وسلطة الإستحقاق (pierrefrancois, 2009, p. 13).

بالإمكان إلتماس مؤشرات الديمقراطية من خلال خصائص النموذج البيروقراطي لفيبر وذلك في تعبيره على أن القواعد التنظيمية تحافظ وتحمي الموظف من التعسف كما ذهب إلى كون الموضوعية في التنظيم بالاعتماد على الكفاءات والموظفين المهرة والإختيار عن طريق إجراء المسابقات كلها عوامل تساعد في ترسيخ الحرية والمبادأة ،إلا أن هذا الأمر لم يمنع تخوفه من تنامي البيروقراطية ودحضها للديموقراطية في مراحل مستقبلية « بحيث تنكمش الديمقراطية مع إزدياد أشكال التنظيم وضبط المعلومات وحذر من حرمان الموظفين من روح المبادرة والإبتكار وخلص فيبر إلى وجوب إخضاع البيروقراطية إلى مجموعة من الضوابط السياسية لضمان الإنفتاح والشفافية (الصياغ، 2005، صفحة 419) .

1 .3.مقاربة روبرت ميشلزRobert Michels :

درس روبرت ميشلز الديمقراطية في الحزب الإشتراكي الشيوعي واستنتج القانون الحديدي للأوليغاركية والذي يشير من خلاله إلى تمركز السلطة في أيدي الأقلية رغم أن التنظيم الذي أجرى عليه دراسته يعتبر تنظيما ديمقراطيا يحمل ايديولوجية تحقيقها، حيث يرى روبرت ميشلز في أول الأمر أن

المنظمات عناصر ضرورية للديمقراطية غير أنها تؤذن في الوقت نفسه بإندثار الديمقراطية آخر الأمر (المرجع نفسه، صفحة 420).

وذلك لاعتبار أن التنظيمات وسيلة إستقطاب أعداد كبيرة من البشر ويرتبطون بها بحيث يدفعهم ذلك للمشاركة بمختلف الممارسات وكذا العمليات السياسية فيها مما يسمح لهم ويوفر السبيل أمامهم لإبداء آرائهم غير أنه قد لا يتاح الأمر في ظل ضخامة التنظيمات البيروقراطية الامر الذي يتسبب في فقدان السلطة لصالح القمة.

وانتهى روبرت ميشلز إلى كون الديمقراطية مجرد شعار فقط لم تطبقه التنظيمات المدروسة من طرفه غير مجسدة في الحقيقة بل تسنه القوانين التنظيمية دون تطبيق لأن ضخامة التنظيمات البيروقراطية لا تتيح ممارسة الديمقراطية ومراقبة تجسيدها مع الأخذ بعين الإعتبار الكم الكبير من الموظفين أرجعه إلى نقص الكفاءات ذات الخبرة والتخصص (محمد، 1975، الصفحات 75-76) ولمح إلى كون الديمقراطية الداخلية تؤثر في المجتمع السياسي ككل، ويشير هنا إلى تأثير الجزء على الكل أو بمعنى آخر صلاح الأجزاء الصغرى يسهم في صلاح الجزء الأكبر.

تضمنت تحليلات روبرت ميشلز حول النزوع للأوليغاركية والتي تنعكس في الرؤى التالية:

- لا يعتبر من فرص متساوية في المشاركة واتخاذ القرار على المستوى العملي في التنظيمات الكبرى.
- دائما ينقسم التنظيم إلى فئتين أغلبية محكومة وأقلية حاكمة.
- العوامل الإجتماعية والثقافية والسيكولوجية بالإضافة إلى طبيعة الإدارة البيروقراطية تضع حاجزا بين الرؤساء والمرؤوسين.
- الإختيار الشديد للأجهزة الإدارية.
- تتوافر لديها الخبرة التكنولوجية لأجل قيادة متخصصة وذات كفاءة.

هناك ميل نفسي طبيعي من قبل الأعضاء التنظيميين نحو احتياجاتهم لوجود من يقودهم، وهذا الميول نحو التوجهات الأوليغاركية، وذلك يحدث نتيجة عدم إمكانية أعضاء التنظيم في الغالب إدارة شؤونهم (مرجع سابق، صفحة 199).

وهذه العوامل المذكورة في هذا السياق هي التي جعلت الفعل الديمقراطي يتجه نحو الضمور متسببة في الميول نحو الأوليغاركية.

كما أوضح روبرت ميشلز إلى أن الأوليغاركي يجب أن يحكم في ذهنه دائما مصلحة أولئك الذين وضعوه في السلطة، وهذا يقصد روبرت ميشلز الديمقراطية التمثيلية إلا أنه قد أكد أن الأوليغاركية لديهم سعي دائم نحو تركيز السلطة في أيديهم أي الصفوة والمحافظة على بقاء الحكام مما يعيد تكريس هذه الأفعال في كل مرة مما يعيق مبادئ الديمقراطية من تكافؤ للفرص وتحقيق للمساواة ويطمسها في كل مرة (طلعت، 2007، صفحة 150).

فالقانون الأوليغاركي حسب روبرت ميشلز يبقى دوما تركيز السلطة فيه لدى الأقلية وذلك حتى وأن سار التنظيم في سياق ديمقراطي كنظام فإنه سيبقى مفهوما زائفا بالنظر إلى حقيقة أن ممثلي العمال أو الموظفون يتجهون دوما إلى تحقيق مصالحهم الخاصة.

وخلص روبرت ميشلز في النهاية إلى "أن الديمقراطية كشكل الحياة الإجتماعية لا بد من اختيارها باعتبارها أقل الشرور (مرجع سابق، صفحة 81).

1 .4. مقاربة روبرت ميرتون Robert Merton:

تعتبر دراسات روبرت ميرتون ضمن تيار المدخل البنائي الوظيفي وقد أسهمت أعماله في إثراء النظرية البنائية الوظيفية وقدم الكثير من الأفكار والإسهامات المنبثقة من تحليل البناء التنظيمي البيروقراطي حيث تجاوز التجريد بالتركيز على الجانب الإمبريقي كما أدت تحليلاته إلى إضفاء تجديدات على المستوى المفاهيمي عن طريق دراسة الواقع البيروقراطي. اذ وبتمحيصه للبناء البيروقراطي الذي يتسم بالعقلانية والرسمية وتكامل أنساقه في صورة وظائف وأدوار ومواقع متسلسلة وقواعد والتزامات محددة تتبعها شروط معينة من توزيع للمسؤوليات وتحديد مكانة الأفراد التنظيمي المتعلقة أساسا بحمولاتهم المعرفية والعلمية ومهاراتهم بحسب مهامهم بأسلوب هيراركي يتوزعون فيه مشكلين بناءا تنظيميا تكون السلطة فيه قوة للتحكم والضبط إذ بين روبرت ميرتون أن استحواذ الطابع الرسمي. قد هيمن على دراسة فيبر لنموذج التنظيم البيروقراطي حيث تضبط العلاقات الإجتماعية مع العمل (مرجع سابق، صفحة 349)

أثار روبرت ميرتون مشكلة الخلل الوظيفي الذي يشوب التنظيم البيروقراطي فإذا اعتبر فيبر أنه بالإمكان التنبؤ بالسلوك وضبطه ضمن منظومة من الإجراءات والقوانين الصارمة فإن ميرتون نبه على أن خلف هذه العقلانية والقدرة على التنبؤ مظاهر أخرى خفية لا يمكن التنبؤ بها وضبطها (علام، 1994، صفحة 159).

ميز ميرتون بين منظومات معينة في تحليله للتنظيم متمثلة في الوظائف الظاهرة والتي يمكن التنبؤ بها وضبطها، تعتبر الوظائف الظاهرة معبرة عن أهداف موضوعية مسبقا بغية لتحقيقها لكن بدء تنفيذ القواعد المجسدة لها يقود إلى وظائف كامنة ونتائج لا إرادية بالمقارنة مع ما تمناه واضعوا هذه القواعد اذ أن هذه الوظائف المستترة لا تظهر إلا في الوقت الذي توضع فيه الوظائف الظاهرة قيد العمل (ibid, p. 4)

ويعود ظهور هذه الوظائف الكامنة والمعيقات الوظيفية إلى الإجراءات والقوانين الجامدة في التنظيم البيروقراطي والتي تتسبب في استبدال الأهداف وهنا تكمن جوانب الضعف في التنظيم البيروقراطي وفقا لروبرت ميرتون، الظواهر الكامنة بالإمكان حملها بعوامل إيجابية ،حيث قد تسهم في السير الحسن في تنظيم ما، في حين قد تعرقل وظيفة النسق وتعيقه في تنظيم آخر أي انها غير سلبية دائما ،و يتمثل تحول الوسائل إلى غايات في الإمتثال والإلتزام الكامل بالقواعد فبدلا من استخدامها كأدوات لتمشية التنظيم وتحقيق الأهداف تصبح تلك القواعد غايات في حد ذاتها (مرجع سابق، صفحة 96).

ما يمكن استخلاصه من معالجة ميرتون للتنظيم البيروقراطي وتناوله لمظاهر الخلل أن الإجراءات القانونية الصارمة تكبح من الحرية داخل التنظيم متسببة في اللجوء إلى سلوكيات غير متوقعة بهدف تحقيق نوع من الإشباع في حرية السلوك.

1 .5. مقاربة أميتاي إيتزيونيAmitai Etzioni:

يعد أميتاي إيتزيوني من البنائين الوظيفيين إلا أنه لا يتوافق معهم بشكل تام، تأثر بالنظريات المعيارية خصوصا فيما يتعلق بأعمال فيبر إلى كونه أخذ بمفهوم الصراع الماركسي، ويعتبر أميتاي إيتزيوني من البنائيين الوظيفيين المتخصصين في دراسة التنظيمات، حيث أخذ على تحليلات سابقة عنه وأضاف تحليلاته الخاصة حول النسق والوحدات التنظيمية.

وتظهر لدى إيتزيوني الحاجة لإستخدام نظريات متوسطة المدى على نحو أكد عليه ميرتون، وذلك قصد الجمع بين الحالات النظرية المجددة في التنظيمات وبين دراسة الحالات الفردية أو ظاهرة تنظيمية واحدة بإستخدام كثير من النماذج التنظيمية بغرض تحليلها ومقارنتها (مرجع سابق، صفحة 355).

وهذا ما يطلق عليه اسم الاتجاه البنائي المتعدد المداخل كما خلص إيتزيوني إلى وجوب تحقيق أهداف الأفراد وأهداف التنظيم على حد سواء من خلال طرق الأداء المناسبة وتحقيق الكفاءة والفعالية والأريحية والإنجاز بشكل جيد.

انبثقت جهود أميتاي إيتزيوني من المدرسة البنيوية بمكافئة الفاعلين الذين يمتثلون للأوامر والقوانين، حيث أكد على أن الامتثال ضرورة لا بد منها نظرا لحتمية القوة والخاضعين لها، وهذا لضمان المحافظة على النسق بتكامل أجزائه وفي هذا الاتجاه يمكن القول أن احترام القواعد والقوانين المنظمة لعملية العمل لا يتأتى إلا من خلال ترويع رسمي مبني على الجزاء والعقاب، وذلك بغرض الحصول على التوازنات والتكافؤات وحدد أميتاي إيتزيوني ثلاث مستويات لمشاركة الفاعلين في التنظيم وهي:

- ✓درجة الانسجام بين أهداف التنظيم والأهداف الخاصة بالفاعلين.
- ✓الاستلاب: أين تتعارض أهداف الفاعلين وأهداف التنظيم.
- ✓الإشراك المحسوب: أين تتناقض الفجوة بين الأهداف الفردية وأهداف التنظيم (الادريسي، 2013، صفحة 100).

تشتمل أنماط الضبط التحليلية لدى أميتاي إيتزيوني على ثلاث أبعاد (الفيزيقية والمادية والرمزية) وتتم وفقا لمكانة ودور الفرد في التنظيم حيث يدخل البعد الفيزيقي في إطار النشاط القهري كالعقاب ومن إفرازاته الاغتراب.

أما النشاط النفعي المتمثل في البعد المادي يمارس كرقابة مادية حيث تتجسد المنحة حسب الجدارة، أما البعد الرمزي فيأخذ شكل النشاط الاجتماعي والذي يفرز عوائد معنوية (بوكربوط، 2007-2008، صفحة 206)

ويرجع استخدام هذه الأنماط حسب إيتزيوني إلى أساليب التنظيمات وسياستها حيث بإمكانها استخدام بعد واحد في مقابل الأبعاد الأخرى ولكن بدرجة أقل، في الاعتماد على الوحدات الإنتاجية وعن طريق استخدام آليات الضبط والتوجيه ولتحقيق فعالية التنظيم يتطلب ما يلي:

مطلب الضبط الذي يساهم في زيادة قدرة التنظيم الذاتية والمراقبة والسيطرة على اعتبارها مصدر للقوة والتعبئة إضافة إلى القدرة على تكوين الآراء وتوافقها والإجماع عليها (حامد، 2015، صفحة 105) ،وكأنه عن طريق رؤيته هذه يريد تجسيد مقولته حول "الأخذ والعطاء" حيث تكون توصيفا دقيقا حول العلاقة القائمة بين العمال والإدارة وأيضا بتأكيده على أن الصراع ليس قيمة سلبية دوما بل يحمل في طياته قيما إيجابية تعزز التنافس ،وبالتالي تزيد من فعالية التنظيم رغم كون الصراع من المفاهيم

الماركسية بامتياز إلا أن إيتزيوني لم يرفضه وبين حقيقة وجوده وتبناه في شكله الإيجابي على اعتباره حافزا لا معرقلا.

1 .6. مقاربة ميشال كروزيMichel Crozier :

تعتبر أعمال ميشال كروزي وخاصة التحليل الإستراتيجي والمتضمن في دراسته ظاهرة البيروقراطية تتمة لأعمال ماكس فيبر وخاصة نموذجه للتنظيم البيروقراطي. وتمثلت إضافات كروزي في تقديمه تشريحا دقيقا لواقع التنظيم البيروقراطي بالاستناد إلى إسهامات روبرت ميرتون حول الخلل الوظيفي مقدما نقاط الضعف أو الخلل في النموذج الفيبري للتنظيم ومحاولة معرفة حقيقة التزام الموظف البيروقراطي بالقواعد والإجراءات التنظيمية.

يرى ميشال كروزي أن وظيفة السوسيولوجي هي البحث عن علاقات السلطة داخل أي تنظيم اجتماعي (خواجة، 2012، صفحة 174)، حيث أن الفكر الإداري عموما قبل فيبر لم يستند إلى مجال علم اجتماع التنظيم إلا بإضفاء فيبر لمفهوم السلطة ذلك المفهوم المركزي إذ يذهب الكثير من المفكرين إلى أن الدراسة التي تتجاهل وضعية السلطة لا تعد في حقل علم اجتماع التنظيم وهذا ما ذهب إليه كل من كروزي وماكس فيبر.

إن التحليل الإستراتيجي لدى ميشال كروزي يتطلب تحديد المفاهيم التي استخدمها، فكل نظرية لها مفهوماتها الخاصة ويذهب إلى أن المفاهيم تضاهي من حيث قيمتها النظرية بحد ذاتها، إذ أنه من غير الممكن التطرق إلى أعمال ميشال كروزي بالدراسة والتحليل إلا بالتركيز على فهم مصطلحات التحليل الإستراتيجي المستخدمة من طرف ميشال كروزي، إذ اعتمد على مفاهيم جديدة نسبيا توضح مختلف العلاقات والتفاعلات الحادثة في التنظيم ومن بينها الرهان، الفاعل الإستراتيجي، المصادر (الموارد) منطقة الشك أو اللايقين وتسمى أيضا بمنطقة الارتياب، فالرهان بالنسبة للفرد في التنظيم يتعلق بما يكسبه الفرد أو يخسره. (bachelet, 2015) ، منطقة الارتياب وهي أداة لتحقيق مصالح أهداف شخصية تتدخل عوامل عديدة في وجودها، تتسع وقد تنكمش أو حتى تنعدم نتيجة لتلك العوامل، والفاعل الإستراتيجي هو الذي يطلق ويفعل منطقة الارتياب من أجل الوصول إلى أهدافه حيث يستغل كل ما يتاح له من فرص ويقيم تحالفات مصلحية فيما يقصد بالمصادر أو "الموارد" مختلف المعلومات والرهانات أو "القضايا" أي المشكلات التي يتعين على التنظيم معالجتها حيث تم استبدال الفرد التنظيمي بالفاعل الإستراتيجي نظرا لأن هذا الأخير يقوم بتغيير وتحريك معطيات في التنظيم.

كما يظهر لدى ميشال كروزي مصطلح دائرة النسق البيروقراطي، حيث ربطها بمناطق الإرتياب والتي تسمح لبعض الفاعلين للظفر بعدة أشكال من السلطة لا وظيفية في مجملها (lebaron, 2009, p. 20).

تتيح منطقة الظل استخدام مناورات معينة وذلك عن طريق دراسة وضعيات محددة كما في المعادلة التالية:

"منطق الفعل = الفاعل + وضعية الفعل". (Jouhier, 2005-2006, p. 22)

إذ تبدو العقلانية البيروقراطية قد نقلت من التنظيم إلى الأفراد الفاعلين وأخذت تسمية الفاعل العقلاني وهذه هي الفكرة التي اثبتت عنها نظرية التحليل الإستراتيجي. وكأن كروزي صمم نموذجا مثاليا للفعل كامتداد للتحليل الفيبري، حيث يحافظ الفاعلون على نسق التنظيم مستمرا وذلك لإبقاء تأمينهم لحاجاتهم ومصالحهم الخاصة وذلك بإبقاء أداءات معينة، إذ تبدو ظاهريا وكأنها تحقيق لأهداف التنظيم، فالفاعل الإستراتيجي يبقي على حياة التنظيم لاعتبار أنه يحقق أهدافه ومصالحه الخاصة عن طريق المحافظة على سيرورة التنظيم، إذ بالضرورة موت أهداف التنظيم يعني موت مصالحه وفي تحليل كروزي للسلطة استنبط أربع مصادر للسلطة، إذ تعتبر هي المساعد في التحكم بمنطقة الارتياب.

التحليل الإستراتيجي لدى كروزي يتجاوز التفسير الكلاسيكي للسلطة والمتمثل في "قدرة أعلى إخضاع ب وخضوع ب إلى أ".

بل يقدم إضافات على هذا التفسير، حيث يعتبر وجود أربع مصادر للسلطة هي:

- ✓. رأس المال المعرفي حيث يصعب الاستغناء عن موظف لديه الكفاءة التي لا يمتلكها الاخرون.
- ✓. رأس المال العلائقي أين يبني الفاعل شبكة من العلاقات خارج المؤسسة الام.
- ✓. العلاقات الخفية لشبكة الاتصالات: المعلومات رأس مال ثمين ومن يمتلكها يمتلك السيطرة على الاخرين لان لديها قيمة استراتيجية.
- ✓. التحكم في لغة القانون من حيث التعمق في معانيها وممارستها والمعروفة بتعددها وتعقيدها. (aim, 2006, pp. 73-74) . وهنا يكتسي الفعل الديمقراطي شكلا مختلفا حيث يتحقق بموجب إتقان ممارسة اللعبة، إذ يرى ميشال كروزي من خلال مقاربة التحليل الإستراتيجي أن لكل فاعل هامش من الحرية تتيح له الاختيار قد تكون هذه الحرية نسبية إلا أنها معبرة عن الاستقلالية الخاصة بكل فاعل إستراتيجي في

التنظيم، حيث يعبر عن نفسه من خلال رسم استراتيجية خاصة به، تسمح له بفرض ضغوطات معينة لتحقيق مكاسب تتمثل في زيادة هامش الحرية عن طريق إقامة التحالفات وصياغة سلطات غير شرعية.

ويرى كروزي أن التنظيم ليس معطى طبيعي بل هو مبني على مجموع من الأفعال إذ لا يمكن إجراء دراسة أو تحليل إستراتيجي دون وجود الجماعة التي تشكل التنظيم كوجود التعاون بين الفاعلين أي أن كل فعل جماعي يرتكز على حد أدنى من الاندماج معنى ذلك أن كل فعل جماعي يطرح مجالا من الإنصاف والعدل (روابح، 2007-2008) .

ومن هنا تظهر إرتكازات ميشال كروزي على الإستقلالية والحرية التي يتمتع بها الفاعل الإستراتيجي في التنظيم.

النظام البيروقراطي حسب كروزي هو نظام لا يجيد إصلاح نفسه نظرا لأن العمليات السائرة فيه تكون بشكل سيئ، إذ يرى منحى نمطي داخل نماذج من دوائر فساد (saoudi, 2005, p. 26)، نظرا لوجود اختلالات وظيفية وتصلب القوانين وجمود التنظيم والتعقيدات الإجرائية المختلفة.

خاتمة واستخلاص:

ارتكزت المقاربة الماركسية حول الإجحاف الذي تعانيه الطبقة الكادحة والتي تستنزف طاقتها لصالح البرجوازية والنظام الرأسمالي وذلك بعدم الإعتراف بحق العمال ودحض الممارسة الديمقراطية التي يكفلها النظام الاشتراكي، في حين كانت المقاربة الفيبرية تعطي توصيفا لنموذجها الدقيق والذي لا يتعارض حسبها مع معايير الديمقراطية بل يتكامل معها ،إلا أنه تبقى المخاوف قائمة مع ميلان كفة الميزان نحو البيروقراطية على حساب أي ممارسة ديمقراطية ،أما المقاربة الأوليغاركية لروبرت ميشلز فقد اكدت على أن الديمقراطية في التنظيم مجرد شعار لا يمكن تجسده في الواقع نظرا لإنصراف الجميع نحو مصالحهم الشخصية وميولهم المستمر الى الحاجة لمن يقودهم ،كما أن التنظيم البيروقراطي وبالنظر لحجمه لا يسمح بذلك فالسلطة تكون بيد أصحاب القمة الهرمية في التنظيم.

وفي سياق براديغمي آخر يرى البنائي الوظيفي روبرت ميرتون أن من كوابح الفعل الديمقراطي مظاهر الخلل الوظيفي فيه ،حيث ان الإعتناء الدقيق بالقوانين والقواعد يحيد التنظيم عن الهدف من وجوده ويصبح تطبيق القانون الهدف الأساسي دون التدقيق في تبعاته وأيضا تقويض الحرية فيه عن طريق الترسانة القانونية الجامدة، كانت لمقاربة أميتاي إيتزيوني بعد آخر حيث أنه دافع على مشروعية الضبط واعتبرها أساسا في التنظيم ،كما أنه يرى الصراع كأداة ديمقراطية تعزز التنافس لأجل فعالية التنظيم .وفي الاخير تعطي مقاربة ميشال كروزي قواعد جديدة للعبة حيث يرى من خلال التحليل الاستراتيجي وجود مجموعة من الفاعلين في التنظيم يشكلون تحالفات فيما بينهم تتصارع لأجل تحقيق اهدافها الخاصة تستحوذ على هامش من الحرية عن طريق أرصدتها المختلفة لكسب اللعبة لصالحها فالمصلحة هي القوة الدافعة لها.

قائمة المراجع:

aim, r. (2006). *l'essentiel de la théorie des orgainisations.* paris: gualino.

bachelet, r. (2015). l'analyse stratégique des progéts. lille, école centrale de lille, france.

Jouhier, L. (2005-2006). les nouvelles approches sociologiques des organisations. Dans p. b.-f. henri amblardo, *les nouvelles approches sociologiques des organisations* (p. 30). paris: seuil. Récupéré sur https://lirsa.cnam.fr/medias/fichier/amblard__1262874197042.pdf.

lebaron, f. (2009). *la sociologie de a à z.* paris: dunod.

pierrefrancois. (2009, 10 7). *http://pierrefrancois.wifeo.com/documents/Sance-3---LEtat-et-la-bureaucratie.pdf.* Récupéré sur http://pierrefrancois.wifeo.com. http://pierrefrancois.wifeo.com/documents/Sance-3---LEtat-et-la-bureaucratie.pdf

saoudi, h. (2005). la contribution de l'analyse stratégique de michel crosier au management public. *doc préparé dans le cadre du séminaire REMAP_IAE,* (p. 26). lion.

visscher, a. e. (2009, 11 23). *Action publique slides.* Récupéré sur https://www.studocu.com/.https://www.studocu.com/fr-be/document/universite-catholique-de-louvain/action-publique/2011-action-publique-slides/8926970

ابراهيم لطفي طلعت. (2007). علم اجتماع التنظيم. القاهرة: دار غريب .

انتوني غيدنز ترجمة فايز الصياغ. (2005). علم الاجتماع. بيروت : المنظمة العربية للترجمة.

خالد حامد. (2015). مدخل الى علم الاجتماع . المحمدية الجزائر: ميسور للنشر.

خواجة عبد لعزيز. (2012). اساسيات في علم الاجتماع. غرداية : دار نزهة الالباب.

دهام ابراهيم عبد الستار. (2008). التنظيم البيروقراطي ازاء الفكر الاداري المعاصر. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، صفحة 3.

طلعت ابراهيم لطفي. (2007). علم اجتماع التنظيم. القاهرة: دار غريب.

عبد استار دهام. (2008). التنظيم البيروقراطي ازاء الفكر الاداري المعاصر. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، صفحة 3.

عبد الكريم الادريسي. (2013). الثقافة المقاولاتية من نظريات المدارس الى اليات المقاربة . فاس: منشورات مقاربات .

عبد الله عبد الرحمان. (2003). علم اجتماع التنظيم. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

عز الدين بوكربوط. (2008-2007). المتبقين من العمال بعد تقليص عددهم وفعالية التنظيم في المؤسسة الاقتتصادية العمومية :مركب السيارات الصناعية رويبة. الجزائر ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية .، الجزائر.

علام اعتماد محمد. (1994). دراسات في علم الاجتماع التنظيمي . القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية.

محمد علي محمد. (1975). البيروقراطية الحديثة. القاهرة: دار الكتب الجامعية.

محمد علي محمد. (1983). المفكرون الاجتماعيون. بيروت: دار النهضة العربية .

مولود الطيب. (2007). علم الاجتماع السياسي . منشورات السابع من ابريل ليبيا .

نيكولاس بولانتزاس. (2010). نظرية الدولة . بيروت: التنوير للطباعة والنشر.

وهيبة روابح. (2008-2007). اشكالية الصدق الامبريقي لاطروحات ميشال كروزي. قسنطينة: جامعة منوري قسنطينة .